مع تفاقم الصراع وتردى الأوضاع الإنسانية :هل تصبح دارفور بوابة التدخل الدولي في السودان؟

04-7-2004

ولاشك أن هناك اتجاها دوليا قويا للتدخل في غرب السودان، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا

بقلم **عبدالله صالح**

مواد ذات علاقة

هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني: التدخل الدولي يهدد بتكريس المطالب الانفصالية في دارفور

تصاعدت حدة المعاناة الإنسانية التي يعيشها شعب دارفور، نتيجة الصراع الدائر هناك، والتي ذهب ضحيته حتى الآن 30 ألف شخص وأرغم ما يقرب من مليون ومائتي ألف آخرين على الهروب من ديارهم، وقد أعلنت الأمم المتحدة أن دارفور تشهد في الوقت الراهن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. كما توقع مسئول في منظمة الصحة العالمية وفاة عشرة آلاف شخص جدد في غضون شهر، ما لم تنظم الأسرة الدولية بشكل عاجل مساعدة إنسانية لنحو مليون شخص يعيشون في ظروف إنسانية صعبة، داخل دارفور، فيما لجأ البقية إلى تشاد.

ويهدد الصراع في دارفور بإحداث خلل في التوازن العرقي الهش القائم بالمنطقة، وهو في حقيقة الأمر صراع متداخل الأبعاد، يدور الجانب الرئيسي منه بين القوات الموالية للحكومة وبين المتمردين، وتتجاوز تعقيدات هذا الصراع حدود دارفور. حيث تهدد بصورة غير مباشرة نظامي الحكم في كل من السودان وتشاد, كما تهدد بتصاعد المطالب الانفصالية في أقاليم سودانية أخرى، فقد تحالف بالفعل مؤتمر البجا من شرق السودان مع جيش تحرير السودان، وقد تشكل مجموعات أخرى - في الشرق أو في الغرب- ائتلافاً ضد الحكومة, وقد تنضم إليه عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إذا لم تقتنع بسير محادثات السلام.

وكان وزير الخارجية الأمريكى كولن باول قد زار الإقليم مؤخراً ووضع ثلاثة شروط ملزمة للحكومة السودانية فى تعاملها مع أزمة دارفور، أولها أن تقوم بالسيطرة على الميليشيات العربية الموالية لها، والمتهمة بقتل السكان ذوي الأصول الإفريقية في دارفور، وثانيا السماح للمنظمات الانسانية بالعمل في الاقليم بحرية، وثالثا بدء مفاوضات مع حركتي التمرد. وهدد وزير الخارجية الأمريكى بأنه إذا لم يحدث تقدم قريب علي هذه المحاور الثلاثة، فإن المجتمع الدولي قد يضطر للنظر في مبادرات أخرى من بينها اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي. ويرجح أن يكون اللجوء إلى مجلس الأمن بغرض فرض عقوبات على السودان.

كما وجهت الأمم المتحدة انتقادات شديدة لحكومة الخرطوم على لسان أمينها العام كوفى عنان خلال زيارته الأخيرة للإقليم والتى أكد خلالها أن الحكومة السودانية لا تتعامل مع الأزمة التي تشهدها المنطقة بجدية كافية وأن الميليشيات العربية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تعهد فيه المسؤولون السودانيون باتخاذ الإجراءات اللازمة لبسط الأمن، ونزع سلاح الجنجويد، وتسهيل وصول المساعدات للنازحين، فقد أعلن المتمردون مقاطعتهم لمحادثات السلام التي كان مقررا لها أول أمس، واتهموا الحكومة بانتهاك وقف لاطلاق النار وقع في أوائل أبريل الماضي.

ومع اقتراب انتهاء "المرحلة الأولى" من مخاوف تقسيم السودان بشأن السلام في الجنوب وما سيترتب عليه من تنازلات فيما يخص الجنوب والسلطة عموما في السودان، تصاعدت مؤخراً مخاطر التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره "المرحلة الثانية" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عنصري عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل أفريقية وتدعو للتدخل العسكري في السودان، لمواجهة ما تسميه بالعصابات العربية الموالية للحكومة، التي تطارد القبائل الأفريقية وتهدد بإبادتها، خاصة مع الحديث عن نزوح أعداد كبيرة إلى تشاد جراء هذا الصراع.

ومما يزيد الأمر خطورة أن ما يجرى فى السودان بصفة عامة، ودارفور على وجه الخصوص يواجه بتجاهل عربي وإسلامي، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل ما تتعرض له حكومة الخرطوم من ضغوط، نتيجة التدخلات الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، سواء بين أتباع الإنقاذ والترابي في مواجهة تياري الأنصار والختمية، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم (تيار الترابي - البشير). ومن جانب آخر، فقد بدأ متمردو الجنوب (تيار جون جارانج) في

التواصل مع متمردي دارفور بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردي الجنوب والغرب حتى في البيان التأسيسي لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطورا خطيرا باتجاه تكتيل حركات التمرد ضد الحكومة المركزية في الخرطوم.

ومما يعزز هذه المخاوف وجود محاولات سابقة لمتمردي الجنوب لإثارة القلاقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على الحكومة السودانية مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع عجز التمرد عن التغلغل إلى الغرب فشلت خطة جارانج، ولكن متمردي الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردي الغرب (دارفور) تحت غطاء الوساطة؛ وهو ما قد يشكل ضغطا أكبر على الخرطوم.

أما التحرك العربي فى مواجهة أحداث دارفور فقد كان محدوداً ولا يعبر عما تمثله السودان من ثقل وأهمية كدولة عربية وإسلامية، صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب، وتلعب دورا في الاتصالات مع الاتحاد الأوربي وفي مؤسسات الأمم المتحدة، وتعرقل صدور قرارات تعاقب حكومة السودان، كما أن وفدا من الجامعة العربية توجه إلى ولايات غرب السودان لتقصي الأوضاع الإنسانية هناك إثر مزاعم بوجود ممارسات تطهير عرقي وتجاوزات أخرى ضد المدنيين.. ولكن كل هذا لا يؤثر علي الخطط الموضوعة لرسم الواقع الجديد في دارفور أو الجنوب، ولا يعادل ما يجري من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان.

وإذا كان التدخل الغربي والأمريكي مقبولا فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعا بين مسلمين ومسيحيين استناداً إلى الإحصاءات التي تشير إلى أن نسبة المسلمين في الجنوب 18%، والمسيحيين 17%، وباقي السكان وثنيون؛ فهو ليس مقبولا في الغرب؛ لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء العربية أو الأفريقية بنسبة 99%، وليس هناك معنى للتدخل الأوربي والأمريكي بدعوى وجود تطهير عرقي أو ديني.

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حاليا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوربي ستكون على غرار ما جرى في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردي الجنوب من حيث انعقادها بعيدا عن أي تأثير عربي في مجرياتها، فليس سرا أن هناك توجها غربيا للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التنصيرية الأوروبية.

ولاشك أن هناك اتجاها دوليا قويا للتدخل في غرب السودان، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، وبعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريترية والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتحريض المنطقة على الانفصال.

والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة، كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خاصة الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية الغربية وعدم ترك الساحة للقوى الكبرى ترتع فيها كيفما تشاء.